



Munich Personal RePEc Archive

Tourism and economic growth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis.

Benzarour, Choukri and satour, rachid

algiers university 3, blida university 2

12 September 2016

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/>
MPRA Paper No. 78731, posted 23 Apr 2017 19:37 UTC

السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر

الأدلة من التكامل المشترك و تحليل السببية

Tourism and economic growth in Algeria
Evidence of Cointegration and causal analysis

د. ساطور رشيد

جامعة لوئيسي علي - البليدة 2

د. بن زعرور شكري

وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

ملخص

تحظى السياحة بالاعتراف، و على نحو متزايد، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي في الجزائر. تبحث هذه الورقة عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية في الجزائر، و تهدف إلى التحقق تجريبيًا من العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية على بيانات سنوية تغطي الفترة 1995-2014.

تستخدم هذه الدراسة نمودجا متعدد المتغيرات يضم الناتج المحلي الخام و متغيرة معبرة عن الاقتصاد السياحي كعدد الوافدين من السياح الدوليين ، و المداخل الناجمة عن إنفاق الوافدين، و رقم الإنتاج الخام للقطاع السياحي. تضاف المتغيرات الأخرى ذات الصلة لتقدير النموذج الاقتصادي القياسي.

الكلمات المفتاحية: السببية، التكامل المشترك، السياحة، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract :

Tourism is increasingly being recognized as an essential component of economic growth in Algeria. This paper investigates the relationship between economic growth and tourism development in Algeria. The purpose of this research is to test empirically the long-term relationship between economic growth and tourism development for annual data collected between 1995 and 2014.

The study uses a multi-variable model that includes gross domestic product and as a proxy of economic growth and a variable reflecting the tourism economy such as arrivals of international tourists, income from expatriate spending. Other relevant variables are added to estimate the econometric model.

Key words: Causality, Cointegration, Tourism, economic growth, Algeria

السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر : الأدلة من التكامل المشترك و تحليل السببية

Tourism and economic growth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis

مقدمة

تقليديا ، تم ربط الازدهار الاقتصادي بالنمو في القطاعات الأساسية الزراعية والصناعية وكذلك بتدفق رأس المال الأجنبي. في حين ، كثيرا ما قلل من دور السياحة في النمو الاقتصادي واعتباره قطاعا بدون نزعة نمو واضحة (non-growth oriented sector)، وبالتالي جذب القليل من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار (Papatheodorou، 1999)¹. لكن على مدى العقود القليلة الماضية، جلب قطاع السياحة الأنظار لقدرته على التوسع و التنوع حتى أصبح يشار إليه باعتباره واحدا من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم. ينمو قطاع السياحة دون انقطاع رغم الصدمات العرضية المتكررة ، فوفقا لمنظمة السياحة العالمية ، توسع عدد السياح الدوليين الوافدين بمعدل سنوي قدره 6.2%، وتزايد من 25 مليون إلى 980 مليون سائح من عام 1950 إلى عام 2011 (Jayathilake,2013)². ورغم الأحداث الجسام التي تدور في العالم ، واصل قطاع السياحة نموه ، إذ بلغ عدد الوافدين سنة 2014 أكثر من 1133 مليون سائح و أكثر من 1200 مليون سائح سنة 2015. ومن المتوقع أن تنمو السياحة بنسبة 3.3 في المائة في السنة خلال الفترة من 2010-2030 ، ويتوقع أن يصل عدد السياح الأجانب إلى 1.8 مليار بحلول عام 2030. وذكرت منظمة السياحة العالمية أن النمو في عدد السياح في الاقتصاديات الناشئة سيكون مرتفعا (+4.4% في السنة) مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة (+2.2% في السنة)³ (Ahad, (2016). وبالمثل زادت عائدات السياحة الدولية من 104 مليارات دولار في 1980 إلى 1245 مليون دولار في عام 2014 على مستوى العالم. ووفقا لمقياس السياحة العالمية (أبريل 2015)، وصلت الصادرات من السياحة الدولية إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2014. وعلاوة على ذلك، صنفت السياحة في المرتبة الرابعة من بين القطاعات الأكثر تصديرا في جميع أنحاء العالم، بعد قطاعات الوقود، والمواد الكيميائية والمواد الغذائية. ويلاحظ أيضا أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من 7.7% سنة 2012 لتبلغ نسبة 9% في عام 2015. (Ravinthirakumar, 2015)⁴. في العديد من البلدان ، يتم استخدام السياحة كأداة لزيادة الدخل من النقد الأجنبي ، والإيرادات الحكومية ومستوى التوظيف (المباشر وغير المباشر). مع اخذ هذه الفوائد في الاعتبار ، تدعو منظمة السياحة العالمية (UNWTO، 2014) الحكومات إلى وضع استراتيجيات وطنية تدعم قطاع السياحة وتعمل على الوفاء بالتزامها نحو تحقيق نمو عادل ومستدام (Ravinthirakumar, 2015). من المعتقد الشائع أن السياحة تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، أعطت العديد من البلدان النامية الأسبقية البارزة لهذه الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

أما في الجزائر، و بالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، و الجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية و الدعم. و رغم المحاولة الثانية للنهوض بالقطاع سنة 2008 من خلال إعداد المخطط التوجيهي

للتهيئة السياحية أفاق 2025 الذي يعتبر ورقة طريق للدولة لتطوير السياحة في الجزائر إلا أن القطاع لم يعرف الإقلاع المنشود.

حاليا، تشير بوادر كثيرة إلى نهضة مستقبلية يمكن أن يعرفها قطاع السياحة في الجزائر. إذ رغم الظروف الأمنية المتدهورة المحيطة بدول الجوار شرقا و جنوبا التي تؤثر مباشرة في مردودية احد أهم عناصر الجذب السياحي الجزائري و هو السياحة الصحراوية، إلا أن الحكومة أعلنت في برنامجها أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني من ضمن خمس قطاعات رائدة.

تحاول هذه الورقة تحليل مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري و تحليل الدور الذي تلعبه في دعم النمو الاقتصادي. بينما تحلل هذه الورقة العلاقة السابقة، تهدف أيضا للعثور على إجابات على السؤال التالي: ما هو اتجاه السببية أي العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي؟ تتم الإجابة من خلال اختبار ثلاث فرضيات. اختبار فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة (the Tourism-Led Economic Growth hypothesis) و تنص على أن السياحة هي التي تؤدي للنمو الاقتصادي (تسببه) و فيها ينبغي أن تكون العلاقة السببية أحادية الاتجاه من السياحة إلى النمو الاقتصادي. و اختبار فرضية التنمية السياحية التي يحركها الاقتصاد (the Economic-Driven Tourism Development hypothesis) و فتؤكد أن النمو الاقتصادي يدعم نمو القطاع السياحي و فيها يجب أن تكون هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تنتقل من النمو الاقتصادي للسياحة. أما الفرضية الثالثة المختبرة فهي فرضية التبادل السببي (reciprocal causality hypothesis) و تتنبأ بوجود تأثير سببي ثنائي الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة. يتم تنظيم ما تبقى من هذه الورقة على النحو التالي : يتضمن القسم الأول مراجعة للأدبيات الاقتصادية لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي ، الخلفية النظرية و الدراسات التطبيقية. أما القسم الثاني فيقدم لمحة عامة عن الاقتصاد السياحي في الجزائر: الإمكانيات ، الإستراتيجية ، الوضعية الحالية و بعض الإحصائيات. في حين ينكب القسم الثالث على صياغة النموذج الاقتصادي القياسي لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي و يعرج على المعطيات و المنهجية المستخدمة كما يستعرض طرق التقدير ، و تحليل النتائج. يوفر القسم الأخير الخاتمة مع الإشارة إلى انعكاسات النتائج على السياسات الاقتصادية.

1/ مراجعة للأدبيات الاقتصادية لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي: الخلفية النظرية و الدراسات التطبيقية

لا يمكن لمسعى الكثير من البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يفرض لتضييق الفجوة التنموية المتسعة بينها أن ينجح دونما تعبئة فعلية للموارد الداخلية المتاحة ودونما بحث جاد لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية مثل البطالة والعجز في ميزان المدفوعات ، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. في هذا المعنى ، يعتبر قطاع السياحة عاملا رئيسيا. يستعرض⁵ (Ridderstaat et all,2013) عددا من الأسباب للتدليل على أن السياحة عامل إيجابي في النمو الاقتصادي : (1) تولد السياحة عائدات من النقد الأجنبي ليست ضرورية فقط لاستيراد السلع الاستهلاكية ، ولكن أيضا رأس المال والسلع الوسيطة ؛ (2) تسهل استخدام الموارد التي تتماشى مع عوامل الإنتاج المتوفرة ؛ (3) تخلق فرص عمل

للأشخاص (4) تشجع التحسن في البنية التحتية و تعمم الاستفادة منها ليس فقط للسياح ولكن أيضا للسكان ؛ (5) كما تعتبر قناة لنقل المهارات التكنولوجية والإدارية الجديدة في الاقتصاد. (6) تزيد من إمكانية خلق الصلات الإيجابية مع القطاعات الأخرى من الاقتصاد (مثل الزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات). يبرز (Figini, 2010)⁶ أن العلاقة بين السياحة والنمو قد تم تناولها من خلال مستويات مختلفة من الأدبيات الاقتصادية.

1.1/ نظرية المضاعف الكينزية: يركز هذه النظرية على السياحة الدولية كعنصر خارجي من الطلب الكلي الذي له تأثير إيجابي على الدخل. تؤكد نظرية المضاعف أن ارتفاع النفقات في حالة الدورة الاقتصادية المنخفضة يزيد من فرص العمل والدخل بغض النظر عن شكل النفقات و مصدرها. يولد الاقتصاد السياحي تأثيرات مضاعفات الدخل و العمالة بالإضافة إلى آثاره في هذين المجالين. ومع ذلك، فهذا الإطار تحليل سكوني ولا يسمح لنا أن نستنتج التأثيرات على المدى الطويل. غير أن الاعتماد على النمذجة الاقتصادية القياسية وفق منهجية التكامل المشترك ترفع هذا الانتقاد ببساطة (Kasimati, 2016)⁷. مركزا على جوانب العرض.

2.1/ نظرية التجارة الدولية: يربط هذا التحليل إسهامات السياحة في النمو الاقتصادي بنظريات التجارة الدولية⁸. في سياق هذا التيار البحثي، يسرد (Ravinthirakumaran, 2015) عددا من الدراسات تناولت العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في ظل نماذج التجارة والنمو الداخلي (Adamou and Clerides, 2010; Khan and Lin, 2002; Lanza and Pigliaru, 2000; Toit et al., 2010; Seetanah, 2011; Zhang and Jensen, 2007). المقارنة و نظرية هكشر- أولين (O-H) لشرح هذه العلاقة. لم ترفع هذه الأدبيات أي اعتراضات على تطبيق نظريات التجارة السلعية المتجدرة منذ فترة طويلة على الخدمات.

تفيد نظرية ريكاردو في الإشارة إلى المكاسب التي يمكن للبلدان تحصيلها من السياحة الدولية إذا كانت تتمتع بحد ادني من الفعالية نسبيا في خدماتها السياحية ، وبالتالي ، تشير إلى أهمية زيادة كفاءة الإنتاج. من ناحية أخرى تفترض نظرية (O-H) نمط التجارة بين الدول من حيث الاختلافات النسبية في العوامل الطبيعية. هذه النظرية تفترض أن المقومات الطبيعية من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية الأرض) في بلد ما هي التي تحدد ميزته النسبية أكثر من الكفاءة النسبية للإنتاج. لذلك، يصبح توافر الموارد الطبيعية المتاحة ميزة نسبية في دالة الإنتاج السياحي و يساعد على تفسير حركة السياحة الدولية. و في سياق تطبيقات هذا التحليل، استخدم بعض الباحثين لاحقا نموذج النمو الداخلي لوكاس " (1988) لشرح تأثير القطاع السياحي على النمو، من خلال إضافة متغيرة ممثلة له كمدخل ثالث في دالة الإنتاج. نقطة انطلاق هذا التحليل مثلما دلت عليه (Lanza and Pigliaru, 1995) هو تطبيق نموذج لوكاس للنمو الداخلي ذو القطاعين على القطاع السياحي، حيث تشير النتائج التي توصلوا إليها أن التخصص السياحي يعزز النمو ، فقط إذا كانت مرونة الإحلال بين السلعتين (السياحية و الصناعية) هي أقل من الواحد. وفي وقت لاحق ، خلص الباحثان (Lanza and Pigliaru, 2000) إلى أن البلاد المتخصصة في السياحة تستفيد من وجود الموارد الطبيعية : إذ عندما تكون الزيادة في معدلات التبادل التجاري لا توازن الفجوة التكنولوجية ، يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كاف لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز نمو. يؤكد (Figini, 2010)

أن هذه النتيجة تقود إلى طرح قضية التنمية على المدى الطويل والاستدامة. في الواقع ، إذا تم استغلال الموارد بمعدل أكبر من المعدل الطبيعي لإعادة تجديدها ، فإن النمو المعتمد على السياحة لن يكون مستداما على المدى الطويل.

3.1/ نظرية النمو الداخلي: هو الأكثر انتشارا في الأدبيات البحثية ، فيستكشف إمكانيات نظرية النمو الداخلي عند تطبيقها على قطاع السياحة. تميل نظرية النمو الداخلي إلى التأكيد على فضائل قطاعات التكنولوجيا الفائقة وعلى أنها توفر أكثر الفرص الواعدة للنمو على المدى الطويل مقارنة بقطاع الخدمات غير عالي التقنية مثل السياحة (براو وآخرون ، 2003 ؛ كروس ، 2011)⁹. ومع ذلك فالسياحة من خلال التخصص يمكن أن تكون وثيقة الصلة لزيادة العائدات التي لها تأثير على تعزيز المزايا المقارنة للأسواق و الأعمال (آرثر، 1996). في سياق تيار نظرية النمو الداخلي ، ينتشر عدد من البحوث تستخدم فرضية النمو الذي تقوده السياحة (Tourism-Led Growth Hypothesis) (TLGH). وقد اشتقت فرضية TLGH مباشرة من فرضية النمو الذي تقوده الصادرات¹⁰ (export-led growth hypothesis ELGH) التي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات. تشير "نظرية النمو الجديدة"، التي وضعها (Balassa,1978)، إلى أن للصادرات مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها. يتم الحصول على زيادة في الكفاءة من خلال عدة مصادر: التوسع الخارجي والداخلي للمنافسة، وتطوير الآثار الخارجية الإيجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع نشر المعارف والمهارات التقنية، وتسهيل استغلال وفورات الحجم في قطاع التصدير. كما تعزز الصادرات أيضا النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الاستثمار، الذي هو نتيجة لعدة أسباب مثل: تخفيف القيود على النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى توسيع الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة.

بالقياس إلى فرضية ELGH، تحلل فرضية TLGH العلاقة الزمنية الممكنة بين السياحة والنمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل. والسؤال الذي يشغل بل الباحثين هو ما إذا كان النشاط السياحي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أو بدلا من ذلك، التوسع الاقتصادي هو الذي يدفع نمو السياحة، أو في الواقع توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين. يؤكد عدد من الأبحاث (Bouzahzah, and El-Menyari, 2013)¹¹ ، (Oh, 2005)¹² (Kum and All, 2015) أن هذه الأسئلة تعبر في الحقيقة عن أربعة فرضيات أساسية:

أ/ الفرضية الأولى: تقول بأن السياحة هي من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. يمكن أن تستخدم عائدات السياحة لاستيراد السلع الرأسمالية، لتستعمل بدورها في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي في البلد المضيف. إذا كانت فرضية TLG صحيحة في دعم النمو الاقتصادي فان وجود سياسات ومؤسسات عامة فعالة توفر مساهمة كافية لتراكم الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيساعد على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية للسياحة. كما يمكن الاستثمار السياحي من تشجيع الأعمال المحلية التي يزيد إنتاجها نظرا لزيادة كفاءتها بسبب المنافسة المتزايدة. عائدات النقد الأجنبي من عائدات السياحة يمكن أن تستخدم لتمويل المزيد من الواردات التي تدخل في النشاط الاقتصادي. هذا الجانب من علاقة السياحة بالنمو

يطلق عليه فرضية السياحة عامل استيراد لرأس المال الداعم للنمو (Tourism Capital Imports to Growth (TKIG)). أكدت فرضية TKIG أن التنمية الاقتصادية والتصنيع تحققت منذ مطلع الستينات في عدد من البلدان من خلال الواردات من السلع الرأسمالية التي وفر تمويلها أساسا من عائدات السياحة (Sinclair & Bote Gómez, 1996) ¹³.

ونتيجة لذلك، فإن فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة تعترف بأحادية اتجاه العلاقة السببية من السياحة إلى الاقتصاد ككل. وهكذا، يمكن يتعين تخصيص موارد حكومية إضافية إلى القطاع الأولي لتحسين الاقتصاد الكلي.

ب/الفرضية الثانية: فتعبر عن الوضعية التي تؤدي فيها سياسات واستراتيجيات التنمية المصممة بشكل جيد و المرتكزة على مؤسسات فعالة إلى جر مجمل القطاعات الاقتصادية إلى مستويات من النمو المستدام. هذه النتيجة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة تشجع النشاط السياحي من خلال استخدام أفضل للموارد المتاحة وهذا يؤدي إلى سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي للسياحة. هذه السببية المعكوسة (reversed causality) تؤكد أن النمو في السياحة يحدث عند بذل أي جهد من النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى (Lee and Chang, 2008) ¹⁴.

ج/الفرضية الثالثة: تركز على وضعية لا يكون لنمو القطاع السياحي أثر يذكر على النمو الاقتصادي. تعرف هذه الفرضية بفرضية الحيادية (Neutrality Hypothesis (No Causal))، وتؤكد عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والسياحة. وبالتالي، فتتفقد السياسات التي تحقق المكاسب الإنمائية من السياحة لا يؤثر إلا عرضيا (Antonakakis et al., 2013) ¹⁵ و (Tugcu, 2014). ومن هنا قد لا تكون استراتيجيات تحسين السياحة فعالة و تفقد أولويتها (Oh, 2005).

د/ الفرضية الرابعة: فهي مزيج من الفرضية الأولى و الثانية، وتؤكد تأثير النمو الاقتصادي و السياحة على بعضهما البعض. تعرف هذه الفرضية بالفرضية ثنائية الاتجاه، ووفقا لها تؤثر السياسة السياحية على أداء النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يؤثر بدوره على قطاع السياحة (Antonakakis et al., 2013). وبما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه (Bi-Causal) بين النمو الاقتصادي والسياحة، فإن تحسنا في أحدهما يفيد الطرفين جميعا لذلك، ينبغي تخصيص الموارد للسياحة ولجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة على قدم المساواة (Lee and Chang, 2008).

4.1/الدراسات التطبيقية السابقة: في الجانب التطبيقي، يعرف اختبار العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي زخما من الدراسات و البحوث، لكن نتائجها غير حاسمة (inconclusive) (KATIRCIOGLU, 2009) ¹⁶، و تظهر انقسامها حول ثلاث اتجاهات رئيسية: إثبات صحة فرضية (TLGH)، إثبات صحة الفرضية العكسية (GLTH)، و إثبات العلاقة المتبادلة. كما تظهر بعض الدراسات و لو بتكرار اقل حيادية العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي. سنقدم فيما يلي عرضا لعينة انتقائية من الدراسات التي اهتمت بموضوع اختبار العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي.

يسمح لنا استقراء عدد من الدراسات التي استخدمت المراجعة للأدبيات و الدراسات التطبيقية من تقديم بعض النتائج المتحصل عليها في هذا المجال. استعرض الباحث (JACKMAN, 2012) ¹⁷ ثمانية عشر بحثا حول الموضوع في عدد من البلدان، أثبت ثمانية منهم صحة فرضية السياحة قاطرة للنمو الاقتصادي (unidirectional causality)

وثمانية أخرى صحة الفرضية ثنائية الاتجاه (bi-directional causality) بين النمو الاقتصادي و للسياحة. بينما أفضت دراسة واحدة للفرضية الحيادية، و دراسة واحدة أخرى لفرضية النمو الاقتصادي القاطر للسياحة. يؤكد الباحث (TERZI, 2015)¹⁸ أيضا أن اختبارات فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة غير متوافقة في نتائجها و محل خلاف (controversial)، و يستند في ذلك إلى مراجعة الأدبيات التي تضمنتها دراسة Milanovic and Stamenkovic (2012)، كما يقدم بدوره عرضا عن الدراسات التي تناولت اختبار هذه الفرضية على اقتصاد تركيا و التي أكدتها في معظمها إلا قلة منها إما نفتها أو أثبتت ثنائية الاتجاه أو الاتجاه العكسي. كما قدم (Ravinthirakumar, 2015)¹⁹ مراجعة لاثنين و ثلاثين بحثا اختلفت فيه النتائج أيضا حسب الاتجاهات المذكورة أعلاه.

و من الدراسات التي أثبتت صحة فرضية النمو القاطر للسياحة بحوث بحوث (Lee, Payne and Mervar, 2010) (Oh, 2005), 2012)²⁰ و هذه هي النتيجة التي توصلت إليها أيضا دراسة (Lorde et al, 2011)²¹. ومثلما يشرحه (Payne and Mervar, 2010) تتأكد فرضية دعم نمو الناتج المحلي في كرواتيا على اقتصادها و يفسرها بان تحسين مناخ الأعمال عموما يساهم في تحسين محيط النشاط السياحي ليتطور و يزدهر. من الدراسات التي أثبتت الفرضية ثنائية الاتجاه دراسة (Samina et al, 2007)²² التي طبقها على عشرين دولة متطورة، و دراسة ((Lee and Chang, 2008) التي كشفت عن صحتها في الدول الأوروبية غير المنضوية تحت غطاء منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD). أما الباحثان (Bouzahazah and El Menyari (2013)²³ فقد اثبتا صحة فرضية السياحة قاطرة للنمو الاقتصادي في الأجل القصير في كل من المغرب و تونس، بينما تنقلب الوضعية في الأجل الطويل لتصبح الفرضية العكسية، النمو الاقتصادي قاطر للسياحة، هي الصحيحة. من جانبهما، يستعرض الباحثان (Figini and Vici, 2010)²⁴ عددا من الدراسات الاقتصادية القياسية التي تستخدم منهج الانحدار المقطعي (cross-section regression). و فيها يثبت (BLP, 2004 and 2007) في دراستهم متعددة الدول (143 دولة) أن معدل نمو الدول المتخصصة في السياحة (17 دولة) أعلى من مجموعة الدول الأخرى خلال الفترتين (1980-1995 و 1980-2003) مما يبرز أن التخصص في السياحة يمكن أن يكون محددًا رئيسيًا و هامًا للنمو الاقتصادي. و فيها أيضا يبرز الباحثان (Sequeira and Macas Nunes, 2008) أن السياحة محدد موجب للنمو الاقتصادي، غير أنهما لم يتوصلا إلى التمييز بين دور السياحة في الدول الصغيرة المتخصصة سياحيا عن الدول الكبيرة. و في نفس سياق الدراسات المقطعية، ابرز (Holzner, 2011)²⁵ أن الدول المعتمدة على الاقتصاد السياحي سجلت مستوى نمو يفوق متوسط معدل النمو المحقق في مائة و ثلاثة و أربعين (143) دولة. في حين اثبت (Ivanov and Webster, 2013)²⁶ التأثير الإيجابي للسياحة على النمو الفردي الحقيقي في مائة و سبعة و ستين (167) دولة.

أما من زاوية المناهج التطبيقية، فتنقسم الدراسات حسب استخدامها لأدوات الاقتصاد القياسي. يصنف (Ridderstaat et All, 2013)²⁷ الدراسات في ثلاث مجموعات من الأساليب التجريبية. أكثر الدراسات تعتمد على تحليل التكامل المشترك المتبوع باختبار السببية لجرانجر. مجموعة ثانية من الدراسات اعتمدت على البيانات المقطعية (panel regression) لمجموعات واسعة للبلدان محل البحث. وهناك مجموعة ثالثة من الدراسات تطبق أسلوبا مختلفا كاستخدام نموذج كينزي موجه نحو الطلب أو اختبار السببية استنادا إلى تقنيات محاكاة التمهيد الرافعة (leveraged

(bootstrap simulation). تتفق معظم الدراسات التطبيقية على استخدام نوعين من المتغيرات التي تعبر عن الاقتصاد السياحي. بينما يستعمل بعضها عائدات السياحة إما كقيمة مباشرة أو كحصة من الناتج أو من الصادرات الكلية يستخدم البعض الآخر الوافدين من السياح الدوليين كمقياس ثان. استخدمت العديد من الدراسات متغيرة النمو الاقتصادي مباشرة ، بينما استخدمت دراسات أخرى الناتج المحلي الخام الجاري أو بالأسعار الثابتة ، الكلي أو الفردي و بعضها استخدم الناتج الوطني الخام. و قد سارعت دراسات أخرى لإضافة متغيرات مكملة للنماذج المقدره فأضاف الكثير منها سعر الرف الحقيقي، و أضاف بعضها صافي الصادرات ، أو التضخم و الانفتاح التجاري ، أو رصيد الحساب الجاري (Ahad, 2016)²⁸. بالنسبة للدراسات التي فضلت اختبار العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي عن طريق دالة الإنتاج فقد استخدمت المتغيرات التقليدية الداخلة في عملية التقدير و هي العمالة ومخزون رأس المال المادي و مخزون رأس المال البشري. كما تفتقر الدراسات القائمة على السلاسل الزمنية في الطول الإجمالي للعينات و عدد المشاهدات ضمن الإطار الزمني للبيانات. على سبيل المثال، تم استخدام بيانات سنوية و ربع سنوية و حتى شهرية. وفقاً (Otero & Smith, 2000)²⁹ عندما يتم البحث عن علاقات التوازن على المدى الطويل ، يجب على الباحثين الاعتماد على البيانات التي تم جمعها على مدى فترة طويلة من الزمن وليس على عدد كبير من الملاحظات التي تم جمعها خلال فترة قصيرة من الزمن. بالنسبة لدراسات البيانات المقطعية (panel data)، يكشف التحليل أن الكثير منها استخدم البيانات المستمدة من البنك الدولي ، وبخاصة مؤشرات التنمية المستدامة هي بدورها من النظم المحاسبية الوطنية التي لا تخلو من مشاكل الجودة إما نتيجة صعوبات في توفير الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها في الدول النامية ، أو بسبب استخدام تعريفات وأساليب جمع البيانات مختلفة Ridderstaat et All, (2013).

2/ واقع وآفاق الاقتصاد السياحي في الجزائر

بعد توضيح العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال أهم ما جاء في الأدبيات الاقتصادية، وكذا الخلفية النظرية والدراسات السابقة التطبيقية لهذه الظاهرة، سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى تحليل واقع وآفاق الاقتصاد السياحي في الجزائر، بإعطاء صورة عامة للقطاع السياحي موضحين كل الإمكانيات والاستراتيجيات المتبناة، مع استخدام بعض الأرقام والإحصاءات المعتمدة في التحليل.

تعتبر الجزائر القطاع السياحي مهما للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، فهو يولد فرص عمل كثيرة، و يمكن له أن يحرك قطاعات اقتصادية أخرى - خصوصاً مع قطاعي الزراعة والخدمات - من خلال الروابط التي يقيمها معها. ولا يقل أهمية عن ذلك مدى قدرة هذا القطاع على الحد من التسرب المالي من الاقتصاد المحلي إلى أدنى حد حين يوفر إمكانية السياحة الداخلية بدلا عن تصدير السياح الوطنيين إلى الخارج، وهي مشكلة تبدو مزمنة. و تنظر الجزائر إلى السياحة الدولية كمصدرٍ رئيسيٍّ جديد للعملة الأجنبية يمكن أن يساهم مساهمة حاسمة في تعادل ميزان المدفوعات وفي استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي حين لا تزال بلدان الاقتصاديات المتقدمة الواجهة التقليدية للسواح، يمكن للجزائر أن تأمل في اقتطاع حصة من هذه السوق الرائجة خصوصاً و أن وجهات الاقتصاديات الناشئة تعرف ارتفاعاً كبيراً و ستستمر في الزيادة. و بذلك،

يمكن لقطاع السياحة من خلال المجموعة المتباينة من الأنشطة والعناصر الفاعلة التي يتضمنها أن يضاعف من قدرة الاقتصاد الوطني على رفع تحدي التنويع الاقتصادي.

و نظرا للدور الاقتصادي المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي، كأحد أهم المحركات الجديدة للنمو الاقتصادي الوطني، تستعرض هذه الفقرات بعض الأدلة المادية حول المقومات التي تزخر بها الجزائر في المجال السياحي لاسيما في ظل التنوع الثقافي والحضاري والطبيعي الذي تمتاز به.

و تواجه الجزائر، مثل عدد من البلدان النامية، مجموعة واسعة من التحديات والقيود في سياق تنمية قطاعها السياحي، و لذلك يتم إبراز عناصر الإستراتيجية الوطنية (التي تضم أطرا تنظيمية ومؤسسية) الموضوعة حتى توفر ما يكفي من الحوافز لحث تطوير قدرات هذا القطاع و ما تقتضيه الاستفادة القصوى من إمكانياته.

1.2/ الإمكانيات الطبيعية:

أ/ المناطق السياحية: تتميز الجزائر عن باقي دول الجوار بموارد طبيعية هائلة و متنوعة باختلاف المناطق الجغرافيا وبالتراث التاريخي وكذا الحرف والمهن العديدة، يمكن حصرها في ستة مناطق وهي³⁰ :

- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي المتميزة بطول شريطي ساحلي 1200 كلم مطل على البحر الأبيض المتوسط وكذا عدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عصور مختلفة.
- منطقة السلسلة الأطلسية المتمثلة في جبال الأوراس، الونشريس..... والمتميزة بقمم جبلية عالية وتوجد بها أكبر قمة في الشمال "المسماة بلالة خديجة" علوها 2308 م وكذا سلسلة جبلية موازية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة تنموية لمختلف أنواع السياحة.
- منطقة الهضاب العليا المتميزة بمناخها القاري ومواقعها الأثرية وصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- منطقة الأطلس الصحراوي المتواجدة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى والتي يمكن أن تساهم في تنمية العديد من أنواع السياحة (كالمناخية، المعدنية، الصيد.....).
- منطقة واحات شمال الصحراء والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبيرة وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وتتوفر صناعات تقليدية.
- منطقة الصحراء الكبرى وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار التاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشاخمة وبالحرارة المعتدلة لجميع فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

ب/ الحظائر السياحية: تمتلك الجزائر عبر مختلف المناطق العديد من الحظائر السياحية التي تساهم في عملية التنمية السياحية، يمكن إيجاز بعضها في النقاط الأساسية التالية³¹ :

- الحظيرة الوطنية للقالة والتي تقع في شمال الجزائر بالحاذة مع البحر الأبيض المتوسط مساحتها 78000 هكتار وتضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات تحتوي على خمسين نوع من الطيور وأنواع أخرى للحيوانات .
- حظيرة جرجرة التي تقع في قلب الأطلس التلي تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 50 كلم وتساهم هذه الحظيرة في تنمية السياحة الشتوية نظرا لمميزاتها الطبيعية المتمثلة في بقاء الثلوج فيها ثلاثة أشهر دون ذوبان.

- حظيرة غابات الأرز والتي تبعد عن مدينة ثنية الحد بـ 3 كلم مساحتها 616.3 ، وتقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.
- حظيرة الطاسيلي التي تشمل الطابع الأثري، مساحتها 100 هكتار، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وصنفت مند سنة 1982 كتراث عالمي.
- حظيرة الهقار التي أنشئت سنة 1987 وتضم هضبي الأتاكور، الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة، وصنفت هذه الحظيرة من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي.

2.2/ المقصد السياحي: صنفت الجزائر سنة 2013 حسب المنظمة العالمية للسياحة OMT كرايع بلد إفريقي أكثر استقبالا للسياح، ثم كخامس بلد إفريقي استقبالا للسياح سنة 2014، كما رتبت الجزائر سنة 2013 المرتبة 111 سياحيا في العالم من بين 141 بلد، وبينت بعض أرقام منظمة OMT أن الجزائر تشارك بين 7 و 12 مشاركة سنويا في الصالونات الدولية للسياحة والأسفار ، وتنظم صالون واحد سنويا للسياحة والأسفار، واعتماد على ما لا يقل عن 1713 وكالة سياحية وأسفار، كل هذه الأرقام تعكس مستوى قطاع السياحة في الجزائر، فيمكن القول أن الصورة السياحية في الجزائر غير واضحة في السوق العالمية³² ، وتتطلب مجهودات أكثر لتنمية والنهوض بهذا القطاع.

3.2/ تطور نسبة تدفق السياح خلال فترة 2012-2015

جدول رقم 01 : تطور تدفق عدد السياح خلال فترة 2012-2015 الوحدة: مليون

السنة	عدد السياح من الخارج نحو الجزائر	عدد السياح من الجزائر نحو الخارج
2012	2.63	1.91
2013	2.73	2.13
2014	2.30	2.83
2015	1.70 (31 ديسمبر 2015)	3.60 (31 ديسمبر 2015)

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، "ملتقى وطني حول: مخطط التنمية السياحية آفاق 2030"، 2016
 سجل سابقا للفترة 2000-2013 ارتفاعا في عدد السياح الوافدين نحو الجزائر حيث بلغ في المتوسط³³ معدل زيادة بـ 9.8%، إلى أن بدء في الانخفاض سنة 2013 ويتضح ذلك حسب الجدول أعلاه أن سنة 2014 عدد السياح الوافدين نحو الجزائر قدر بـ 2.30 مليون وانخفض العدد إلى أن وصل 1.7 مليون سنة 2015 أي ما يعادل انخفاض بـ 26% بين سنتي 2014 و 2015 ، وعكس ذلك بالنسبة لعدد السياح المتوجهين من الجزائر نحو الخارج سجل ارتفاعا مند سنة 2013 بنسبة 26% بين سنتي 2014 و 2015. الملاحظ حسب هذه الأرقام أن هناك عوائق عديدة تؤثر على استقطاب السياح ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية³⁴:

- عدم وجود مخطط ترويجي وتسويقي للوجهة الجزائرية وتواجد ضعيف في شبكات الأنترنت وكذا عدم استغلال لـ 31 مركز إعلام وتوجيه سياحي منهم 21 منجز (COIT) .

➤ نقص الرحلات للخطوط الجوية الجزائرية وغلاء التذکر مقارنة بالشركات الأجنبية، كذلك غلق المسالك الجنوبية (للظروف الأمنية) كونه المنتج الأساسي للأجانب.

➤ نقص في هياكل الإيواء من ناحية العدد والجودة وكذا رداءة الخدمات السياحية و عدم احترافية الوكالات السياحية الجزائرية و غياب شراكة مع الوكالات الأجنبية ذات سمعة عالمية.

4.2/ المقارنة مع بعض المقاصد السياحية: يمكننا المقارنة مع أربع دول سياحية لها تشابهات مع الجزائر وهي : تونس ، مصر ، المغرب ، تركيا ، حيث سجل ما بين سنتي 2000-2014 على أن هذه الدول تتواجد ضمن قائمة لـ 50 مقصد سياحي عالمي ، والجدول التالي يوضح لنا التفاوت في عدد السياح الوافدين حسب الأهداف المبرمجة لكل دولة:

جدول رقم 02 : مقارنة تدفق السياح لبعض دول الجوار لسنتي 2000 و 2014 الوحدة: مليون

الأهداف المبرمجة حسب السنوات		2014	2000	السنة البلد
4+ مليون في سنة	10 (سنة 2016)	6,07	5,06	تونس
2,85+ مليون كل سنة	30 (سنة 2022)	9,63	5,22	مصر
2+ مليون كل سنة	20 (سنة 2020)	10,28	4,28	المغرب
1,25+ مليون كل سنة	50 (سنة 2023)	39,8	9,59	تركيا
؟	(سنة 2030) ؟	2,3	0,87	الجزائر

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، "ملتقى وطني حول: مخطط التنمية السياحية آفاق 2030"، 2016

يتضح من الأرقام السابقة أن تركيا في الصدارة من ناحية تدفق السياح الأجانب مقارنة بباقي الدول حيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 2000 و 2014 في حدود 85% ، وأحسن بلد من ناحية الأهداف المبرمجة وتوقع زيادة تدفق السياح لكل سنة بـ 1.25 مليون ، أي توقع وصول عدد السياح سنة 2023 إلى 50 مليون وصنفت تركيا حسب التصنيف السياحي العالمي الرتبة السادسة ، أما الجزائر تعد في المؤخرة وخارج التصنيف السياحي العالمي ، ويمكن القول حسب هذه الأرقام أن مستقبل قطاع السياحة في الجزائر غير واضح وبالتالي يحتاج إلى تدابير واستراتيجيات أخرى من أجل النهوض به.

5.2/ العقار السياحي وأدوات التخطيط و التهيئة: تسعى الجزائر مند زمن إلى تحقيق الأهداف التنموية والنهوض بقطاع السياحة باستخدام مختلف أدوات التخطيط والتهيئة، وبفعل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025 والذي بدأ في تنفيذه بداية سنة 2008 ، اهتمت الجزائر من خلال تنفيذ هذا المخطط بتحسين وضعية العقار السياحي، والصورة العامة حول وضعية العقار السياحي و الاستثمار فيه وما تحقق من نتائج بفعل تنفيذ المخطط يمكن إيجازه فيما يلي³⁵ :

➤ الإنتهاء من إعداد 29 مخطط توجيهي للتهيئة السياحية للولايات (SDAT-W) و 19 في طور الدراسة يرتقب اكتمالها في نهاية سنة 2016 وكذا الانتهاء من إعداد 32 مخطط تهيئة سياحية (PAT) من بين 205 و 92 في طور الدراسة مع اكتمال 13 في مرحلة المصادقة ، و 42 في طور انطلاق الدراسة.

➤ الانطلاق في عملية تهيئة 12 منطقة توسع سياحي عبر 9 ولايات ، واقتراح تصنيف 28 منطقة توسع سياحي جديدة لغرض تنويع المنتج السياحي ، معظمها جبلية و هموية (الملف حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة).

➤ الإنتهاء من إعداد ملف تطهير العقار المتواجد داخل مناطق التوسع السياحي (22 منطقة مقترحة للإلغاء و 30 لمراجعة حدودها) الذي شهد استعمال لأغراض غير سياحية (التوسعات العمرانية و إنجاز مشاريع ذات أهمية وطنية كمحطات توليد الكهرباء و تصفية مياه البحر).

➤ 504 مشروع سياحي بطاقة إيواء 69 138 سرير جديد ، في طور الإنجاز، بقيمة مالية تقدر بـ 234 مليار دينار جزائري و التي ستوفر 28 800 منصب شغل جديد ، إلا أنه تم تسجيل في سنة 2015 إنجاز سوى 55 مشروع سياحي بطاقة إيواء 6 000 سرير.

يتضح مما سبق ذكره أن هناك عراقيل عديدة لم تسمح بتحقيق أهداف المخطط كاملة وتوفير العقار السياحي والاستثمار فيه ويمكن إنجازها في النقاط الأساسية التالية:

➤ استعمال العقار السياحي في مشاريع غير سياحية (السكن، المحطات الكهربائية...)، وتواجد كبير للعقار الفلاحي والغابات وكذا أملاك الخواص داخل هذه المناطق ، مما أدى إلى صعوبة الحصول على العقار السياحي وغلاء الثمن المرجعي لمنح حق الامتياز.

➤ تقليص صلاحيات الأداة (ANDT) المكلفة بالمحافظة وتسيير هذه المناطق و كذا نقص في امكانياتها المادية والبشرية.

➤ تجميد الغلاف المالي المخصص لاسترجاع العقار السياحي ، عن طريق ممارسة حق الشفعة أو في إطار المصلحة العامة ، وعدم اكتفاء الأغلفة المالية المخصصة لعمليات تهيئة العقار السياحي و إنجاز مختلف الشبكات.

➤ عدم إقدام المستثمرين في مجال السياحة بسبب عدم توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم ، وكذا كون القيمة المالية للمشاريع كبيرة وبطيئة الاسترجاع وكذا نقص الاحترافية لحاملي المشاريع السياحية كذلك غياب مرافقة جوارية وفعالة لحاملي المشاريع الاستثمارية في مجال السياح.

6.2/ الوضعية الاقتصادية للسياحة في الجزائر: تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB العالمي³⁶ تصل إلى 10%، أما متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في العقد الأول من الألفية الثالثة قدر بحوالي 1.7% ، و انخفضت هذه النسبة إلى 1.5% بين سنتي 2012-2014 وهذه النتائج ما هي إلا دليل على محدودية مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ، ويمكن تفسير ذلك إلى عدم اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وإشراكه بشكل أساسي في عملية تحقيق

التنمية الشاملة ، واعتماده على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع ، وإذا قارن هذه النسبة مع نسبة مساهمة قطاع السياحة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية كالمغرب ومصر وتونس والبحرين والأردن لوجدنا عكس ذلك، حيث في سنة 2007 قدرت هذه النسبة لهذه الدول في المتوسط³⁷ بحوالي 8.5% وهذا ما يقارب المتوسط العالمي.

كما سجلت سنة 2014 مداخل في مجال السياحة (الفندقية-المقاهي-المطاعم) بقيمة 237 مليار دينار وبحوالي 261 289 عامل و 7 ملايين مبيت في الفنادق المصنفة بدون احتساب المرافق الغير مصنفة و صيغة الإيواء عند الخواص خاصة في موسم الاصطيف ، ومن نفس السنة خصصت 84,7 مليار دينار جزائري كالقيمة مالية استثمارية للقطاع العام (عصرنة الحظيرة الفندقية الموجودة و تهيئة العقار السياحي) ، أما القطاع الخاص خصصت له 234 مليار دينار جزائري تمثل القيمة المالية الاستثمارية للقطاع الخاص. في الحقيقة كل هذه النتائج هي دلالة على المحاولات العديدة للدولة لمختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية لتنمية والنهوض بقطاع السياحة ، ولكن على الجزائر أن تسعى أكثر من أجل الخروج من التبعية النفطية والاعتماد على قطاع السياحة كمورد ثاني لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

7.2 / استراتيجية النهوض بقطاع السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: بعد فشل السياسات والتدابير العديدة المتبناة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع السياحة وترقيته ، عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي ، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة المسماة " بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010 " وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض تعديلات من أجل تثبيت المكتسبات و ضبط الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي و الخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق 2013 ، وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي السياحية آفاق 2030 الذي يركز أساسا على خمس آليات وهي³⁸:

- التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر.
 - الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية.
 - ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار.
 - مخطط الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص.
 - مخطط التمويل العملي للسياحة.
- كما يسعى هذا المخطط لبلوغ وتحقيق الأهداف الكبرى التالية :
- ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات .
 - تأثير ديناميكي على التوازنات الكبرى و تحفيز للقطاعات.
 - دمج الترقية السياحية و البيئية.
 - تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الديني وتحسين صورة الجزائر في العالم.

كما حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية السياحة في الجزائر عبر هيكلية الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية و الدولية ، حيث يعتبر القطب السياحي على أنه تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات و مسالك) و نشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل ايواء و ترفيه)، منسجمة ومتكاملة مع مشروع تنمية إقليمية، واعتمادا على مؤهلاتها و جاذبيتها الاقليمية تم تحديد سبعة (07) أقطاب سياحية ، هذه الأقطاب مجسدة عبر : ثلاثة أقطاب (03) في الشمال وقطبان (02) في الجنوب وكذا قطبان (02) في الجنوب الكبير. وأهم الأهداف والنتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط متمثلة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل، بعث السياحة الداخلية وبناء المقصد السياحي.....أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إنجازها في الجدول التالي:

جدول رقم 03 : السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030

الإنجاز السنوي	القيمة المالية (مليار دينار)	عدد الأسرة الجديدة	عدد المشاريع	عدد السياح (بالمليون)	السيناريوهات
600 سرير 50 مشروع	300	100000	635	6	السيناريو الثاني الضروري
1200 سرير 100 مشروع	600	200000	1240	12	السيناريو الثالث المعتدل
24000 سرير 200 مشروع	1200	400000	2500	18	السيناريو الأول المتفائل

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

بالفعل حاليا هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية ، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط ، فالجزائر تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية ويبقى الآن مسؤولية السلطات المعنية لتنفيذ هذا المخطط من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة عبر مختلف المراحل.

3/ صياغة النموذج الاقتصادي القياسي لعلاقة السياحة بالنمو الاقتصادي

بعد التطرق للجانب النظري وتوضيح الصورة العامة للسياحة في الجزائر سنحاول من خلال هذه النقطة استخدام بعض الأدوات القياسية لتفسير العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي ، مروراً بتحديد المتغيرات ثم دراسة استقرارها (باستخدام اختبار ADF و PP عند الحاجة) و اختبار التكامل المشترك ، وفي الأخير استخدام اختبار لا غرانج للسببية.

1.3 / تحديد المتغيرات وتوصيف النماذج : النماذج المستخدمة في هذه الورقة البحثية سارت على منوال بحث (JAYATHILAKE , 2013)، حيث نلجأ إلى اختبار فرضية النمو الاقتصادي الذي تقودها السياحة من خلال نموذج

يضم ثلاثة متغيرات رئيسية: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، ومتغيرتين بديلتين تعبران على الاقتصاد السياحي وهما: عدد السياح الوافدين أو مداخيل إنفاق السياح الوافدين. كما سنحاول إدراج سعر الصرف كمقياس عن التنافسية الخارجية.

عمليا يأخذ النموذج الشكل التالي: $GDP=f(ECOT, EX)$. حيث GDP هو: الناتج المحلي الإجمالي $ECOT$ الاقتصاد السياحي، EX سعر الصرف. تجري تحويلين على هذه المعادلة، الأول بإدخال اللوغاريتم حتى نتسكن من حساب المرونة، التحويل الثاني بإدخال ثلاثة متغيرات معبرة عن الاقتصاد السياحي. ينتج عن هذا التحويل ثلاث نماذج :

$$LOG(GDP) = C + LOG(TNA) + LOG(EX) + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

$$LOG(GDP) = C + LOG(RECT) + LOG(EX) + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

$$LOG(GDP) = C + LOG(TPB) + LOG(EX) + \varepsilon \dots \dots \dots (3)$$

حيث نشير إلى أن TNA تمثل عدد السياح الوافدين من الخارج سنويا (بالمليون)، $RECT$ مداخيل إنفاق السياح الوافدين من الخارج (بالمليون دينار)، TPB تمثل الإنتاج الخام لقطاع السياحة (مليون دينار). مع العلم أننا حصلنا المتغيرات GDP و EX و TNA و TPB من نشرات الديوان الوطني للإحصائيات ، بينما تم الحصول على $RECT$ من مؤشرات البنك العالمي.

2.3/ نتائج اختبار استقرارية المتغيرات: تطبيقا لمنهجية التكامل المشترك، نقوم أولا بإجراء اختبارات الجذر الأحادي على المتغيرات المستخدمة. يبرر استخدام هذه الاختبارات لتفادي الوقوع في وضعية الانحدارات المضللة. استعملنا اختبار ADF كاختبار رئيسي وأردفناه عند الحاجة باختبار PP لا سيما عندما يشير ADF إلى استقرار بفروق أعلى من الفروق الأولى. والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول رقم 04 : نتائج اختبار استقرارية المتغيرات

المتغير	اختبار ADF / Level			اختبار ADF / First D		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
LOG(GDP)	2.90	*	*	-2.03	*	*
LOG(TNA)	-	-1.81	*	-1.71	*	*
LOG(RECT)	1.54	*	*	-4.57	*	*
LOG(EX)	0.32	*	*	-1.39 °	*	*
LOG(TPB)	2.84	*	*	-1.06 °	*	*
	القيم الحرجة لـ ADF			القيم الحرجة لـ ADF		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1%	-2.62	-3.61	-4.21	-2.62	-3.85	-4.21
5%	-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-3.04	-3.53
10%	-1.61	-2.60	-3.19	-1.60	-2.66	-3.19

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 09

(*) تشير العلامة على عدم معنوية الاتجاه العام والثابت في النموذجين 2 و 3.

° بالاستعانة باختبار PP نجد السلسلة مستقرة في الفرق الأول. ° اثبت اختبار ADF معنوية الاتجاه العام والثابت، غير أن هذه المعنوية لم يظهر لها أثر باختبار PP .

3.3/ اختبار التكامل المشترك للنماذج المقترحة: بعد دراسة استقرارية المتغيرات والتي أثبتت أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة بمستوياتها بل متكاملة من الدرجة الأولى، تصبح شروط دراسة التكامل المشترك متاحة. استخدمنا في هذه النقطة منهجيتين لاختبار التكامل المشترك، منهجية الاختبار بمرحلتين لانجل-قراجر والمعتمدة على اختبار الجذر الأحادي ADF و PP للبواقي المقدره ومنهجية جوهانسن المعتمدة على إحصائتي الأثر والقيم الذاتية³⁹. والجدول التالي يوضح لنا نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم 05 : نتائج اختبار التكامل المشترك

النموذج	الاختبار	الإحصائية	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار
النموذج الأول	Engle- Granger	ADF	-3.68***	-2.76 ⁽ⁱⁱⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
		PP	-3.44***	-2.76 ⁽ⁱⁱⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
	Johansen Test	λ trace	40.78*	29.79	يوجد تكامل مشترك
		λ max	34.97*	21.13	يوجد تكامل مشترك
النموذج الثاني	Engle- Granger	ADF	-7.16**	-3.42 ⁽ⁱⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
		PP	-9.99*	-3.37 ⁽ⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
	Johansen Test	λ trace	6.25*	15.49	لا يوجد تكامل مشترك
		λ max	4.57*	14.26	لا يوجد تكامل مشترك
النموذج الثالث	Engle- Granger	ADF	-3.76***	-2.76 ⁽ⁱⁱⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
		PP	-3.72***	-2.76 ⁽ⁱⁱⁱ⁾	يوجد تكامل مشترك
	Johansen Test	λ trace	5.63*	15.49	لا يوجد تكامل مشترك
		λ max	4.65*	14.26	لا يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 09

(*) تم إجراء الاختبار بوجود الثابت فقط. (**) تم إجراء الاختبار بوجود الثابت و الاتجاه العام. (***) تم إجراء الاختبار بدون الثابت وبدون الاتجاه العام. (i) القيم الحرجة مأخوذة من الجدول B.9 الحالة الثانية ، (ii) القيم الحرجة مأخوذة من الجدول B.9 الحالة الثالثة ، (iii) القيم الحرجة مأخوذة من الجدول B.9 الحالة الأولى من (1994) Hamilton. أجريت جميع الاختبارات بمعنوية 5%.

بعد عدة محاولات للتقدير تم حذف متغير سعر الصرف من النماذج الثلاث نظرا لعدم معنويته. وعليه فالنتائج المعروضة في الجدول تتعلق بالتكامل المشترك للنماذج ثنائية المتغيرات. يوضح الجدول توافق الاختبارات على وجود تكامل مشترك في النموذج الأول بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السياح الوافدين من الخارج، في حين اختلفت الاختبارات في إثبات التكامل المشترك بين متغيرات النموذجين الثاني والثالث. وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج الأول في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاقتصاد السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين من الخارج.

4.3/ تقدير العلاقة طويلة الآجل

أثبتت الاختبارات على النموذج الأول وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والاقتصاد السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين من الخارج. تعطى العلاقة طويلة الآجل بين هذين المتغيرتين كما يلي:

$$\text{LOG(GDP)} = 15.37 + 1.28 \text{ LOG(TNA)} + \hat{\varepsilon}$$

(870.25) (41.8)

$$\bar{R}^2 = 0.98 \quad F = 1748.02 \quad DW = 1.70$$

قصد التأكد من جودة النموذج، قمنا بإخضاع البواقي لحزمة من الاختبارات (طبيعية الأخطاء، الارتباط التسلسلي، تجانس التباين، جودة التوصيف) حيث أكدت متانة هذا النموذج وجودة التوصيف وقدرته على اقتفاء أثر المتغيرات الحقيقية.

تشير هذه العلاقة أن الزيادة بـ 10% في عدد السياح الوافدين من الخارج يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الخام للاقتصاد السياحي بـ 12.8% وهذا ما يتب أثر وقوة العلاقة بين توافد السياح الأجانب والنمو الاقتصادي.

5.3/ اختبار السببية لانجل-قرانجر

بعدما انتهينا من إثبات وجود العلاقة طويلة الأجل نمر إلى خطوة أخرى المتمثلة في تحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والاقتصاد السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين من الخارج. لهذا الغرض نقوم باستخدام اختبار السببية لانجل-قرانجر.

جدول رقم 06 : نتائج اختبار السببية لانجل-قرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/01/16 Time: 12:00
Sample: 1995 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LOG(GDP)) does not Granger Cause D(LOG(TNA))	17	0.18217	0.8357
D(LOG(TNA)) does not Granger Cause D(LOG(GDP))		3.74859	0.0544

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 09

يتضح من نتائج الجدول السابق أن العلاقة السببية بين المتغيرين في اتجاه واحد أي متغيرة عدد السياح الوافدين من الخارج تسبب في النمو الاقتصادي في حين أن الفرضية العكسية غير صحيحة وبالتالي يمكن القول أن السياحة تقود النمو الاقتصادي.

4/ الخاتمة

انطلقت هذه الورقة من فرضية أن السياحة تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي و قدمت العديد من المؤشرات الدالة على ذلك. و لفتت الانتباه إلى قيام العديد من البلدان المتطورة و النامية بإعطاء العناية اللازمة لهذه الصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

في الجانب النظري، أبرزت هذه الورقة أن العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي كانت موضوع دراسة كبيرة و نقاش معمق. و رغم الأعمال النظرية والتجريبية الكثيرة إلا أن تنوع النتائج المتحصل عليها اثبت أن ليس هناك فرضية قابلة للتطبيق بشكل عام والتي يمكن أن تكون الفرضية البديهية انطلاقا. بدلا من ذلك، يبدو أن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي نابعة من السياق الاقتصادي والسياسة المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

أما في الجزائر، و بالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، و الجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل

حظها من الرعاية و الدعم. و رغم المحاولة الثانية للنهوض بالقطاع سنة 2008 من خلال إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 الذي يعتبر ورقة طريق للدولة لتطوير السياحة في الجزائر إلا أن القطاع لم يعرف الإقلاع المنشود، رغم وجود بوادر جديدة تعزز القناعة بإمكانية ذلك.

في الجانب التطبيقي لهذه الورقة، قمنا بتحليل العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي و قد قادنا البحث من خلال بنائنا لنموذج اقتصادي قياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك لتأكيد فرضية النمو الذي تقوده السياحة خلال الفترة 1995-2014. كما سمحت اختبارات السببية لأنجل قرانجر بإثبات الاتجاه الأحادي للعلاقة التي تمر من الاقتصاد السياحي إلى النمو الاقتصادي.

قد وفرت هذه الدراسة أدلة تجريبية عن قدرة القطاع السياحي لتعزيز النمو الاقتصادي ، يصبح أمام معدي السياسات الاقتصادية في الجزائر مجال حيوي لاتخاذ القرارات المناسبة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع قصد توسيع إمكانياته و تحسين جودة خدماته. كما قد يتسع مجال اتخاذ القرار لزيادة مساهمة القطاع العام لتحقيق تراكم كاف في الاستثمار في رأس المال المادي والبشري يساعد على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية للسياحة، و من ثم يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كاف لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز النمو. وللأدلة المتوفرة من تجارب دول عديدة تعرض اقتصادها للآزمات نتيجة تدهور القطاع السياحي لأسباب جيواستراتيجية و أمنية خارجة عن نطاق الدول ، يبقى مجال البحث مفتوحا لاستكشاف طبيعة العلاقة بين السياحة الداخلية و النمو الاقتصادي.

- ¹ Papatheodorou, A. (1999), «The demand for international tourism in the Mediterranean region. Applied Economics, 31(5), 619-630.
- Chor Foon Tang a, *, Eu Chye Tan,(2015), “Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?”, Tourism Management 46 (2015) 158-163. <http://www.users.du.se>.
- ² P.M. Bandula Jayathilake, (2013), “ TOURISM AND ECONOMIC GROWTH IN SRI LANKA: EVIDENCE FROM COINTEGRATION AND CAUSALITY ANALYSIS”, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 2, Issue 2 (June), pp 22-27 . [http:// www.ijbel.com](http://www.ijbel.com).
- ³ Muhammad Ahad, (2016), " Does Tourism-led Growth Hypothesis exist in Pakistan? A Freshlook from Combine Cointegration and Causality Approach with Structural Breaks”, International Journal of Economics and Empirical Research pp94 - 111. <http://www.tesdo.org/Publication.aspx>.
- ⁴ Kalaichelvi Ravinthirakumaran, (2015), “ Tourism and Economic Growth Nexus in Sri Lanka”, Economics and Business Statistics Discipline, Griffith Business School ,Griffith University, pp 1-26. <http://www.uq.edu.au>.
- ⁵ Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), “ Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba”, TI 2013-145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute Amsterdam, pp 1-25. <http://www.papers.tinbergen.nl>.
- ⁶ Figini, P., & Vici, L. (2010). “Tourism and growth in a cross section of countries”, Tourism Economics, 16(4), 789-805. <http://www.campus.unibo.it>.
- ⁷ Kasimati, E. (2016), “Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis”, European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1), 55-62. <http://www.degruyter.com>.
- ⁸ Parrilla, J. C., Font, A. R., & Nadal, J. R. (2007). Tourism and long-term growth a Spanish perspective. Annals of tourism research, 34(3), 709-726. <https://www.researchgate.net>.
- ⁹ Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2003). Ho Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence. Paper prepared for the Conference "Tourism and Sustainable Economic Development", Chia, Sardinia, September 19-20, 2003. <http://www.feem.it>.
- ¹⁰ Brida, J. G., & Pulina, M. (2010). A literature review on the tourism-led-growth hypothesis. <http://eprints.uniss.it>.
- ¹¹ Bouzazhah, M., El-Menyari, Y. (2013), The Relationship Between International Tourism and Economic Growth: The Case of Morocco and Tunisia. MPRA Munich Personal Repec Archive. p1-14. <https://www.mpra.ub.uni-muenchen.de>.
- ¹² Oh, C.O. (2005), “The Contribution of tourism development to economic growth in the Korean economy”, Tourism Management, 26(1), 39-44.
- ¹³ Svilokos, T., Šuman Tolić, M., & Pavlić, I. (2014). “Economic Growth and Tourism Demand in Croatia: the Cyclical Component Analysis”, Zagreb International Review of Economics and Business, 17(SCI), 65-80. www.hrcak.srce.hr.
- ¹⁴ Lee, C. C., & Chang, C. P. (2008). Tourism development and economic growth: a closer look at panels. Tourism management, 29(1), 180-192.
- ¹⁵ Antonakakis, N., Dragouni, M., Filis, G. (2013), Time-Varying Interdependencies of Tourism and Economic Growth: Evidence from European Countries. MPRA Munich Personal Repec Archive, 4875. p1-34. <https://www.mpra.ub.uni-muenchen.de>.
- ¹⁶ S. T. KATIRCIOGLU, (2009), “ TESTING THE TOURISM-LED GROWTH HYPOTHESIS: THE CASE OF MALTA”, Acta Oeconomica, Vol. 59 (3) pp. 331–343 (2009), Akadémiai Kiadó, Budapest. www.researchgate.net.
- ¹⁷ JACKMAN, Mahalia, (2012), “REVISITING THE TOURISM-LED GROWTH HYPOTHESIS FOR BARBADOS: A DISAGGREGATED MARKET APPROACH”, Regional and Sectoral Economic Studies, Vol. 12-2 (2012). Central Bank of Barbados. <http://www.usc.es>.
- ¹⁸ Harun TERZİ, (2015), “IS THE TOURISM-LED GROWTH HYPOTHESIS (TLGH) VALID FOR TURKEY?”, Doğuş Üniversitesi Dergisi, 16 (2) 2015, 165-178.
- ¹⁹ Kalaichelvi Ravinthirakumaran, (2015), “Tourism and Economic Growth Nexus in Sri Lanka”, Economics and Business Statistics Discipline, Griffith Business School, Griffith University. <http://www.uq.edu.au>.
- ²⁰ Chor Foon Tang a and Eu Chye Tan, (2015), «”Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?», Tourism Management, 46 (2015) 158-163. <https://www.du.se/~rem/Tang.pdf>

- ²¹ Lorde, T., Francis, B., and Drakes, L. (2011), 'Tourism services exports and economic growth in Barbados', *International Trade Journal*, Vol 25, 205-232.
- ²² Samina, K., Kakar, M.K. Waliullah. (2007). Role of tourism in Economic Growth: Empirical evidence from Pakistan Economy. *The Pakistan Development Review*, 46(4): 985-995.
- ²³ Bouzahzah, M., & El Menyari, Y. (2013). International tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia. *Journal of North African Studies*, 18(4), 592-607.
- ²⁴ Figini, P., & Vici, L. (2010). "Tourism and growth in a cross section of countries", *Tourism Economics*, 16(4), 789-805. <http://www.campus.unibo.it>.
- ²⁵ Holzner, M. (2011), "Tourism and economic growth: the beach disease?", *Tourism Management*, 32(4), 922-933.
- ²⁶ Ivanov, S., & Webster, C., (2013), "Tourism's impact on growth: the role of globalization", *Annals of Tourism Research*, 41, 231-236.
- ²⁷ Jorge Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), "Modelling Tourism Development and Longrun Economic Growth in Aruba", Tinbergen Institute Discussion Paper, TI 2013-145/VIII. t <http://www.tinbergen.nl>.
- ²⁸ Ahad, Muhammad. (2016). Does Tourism-led Growth Hypothesis exist in Pakistan? A Freshlook from Combine Cointegration and Causality Approach with Structural Breaks. *International Journal of Economics and Empirical Research*. 4(2), 94-111. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de>.
- ²⁹ Otero, J., & Smith, J. (2000). Testing for Cointegration: Power Versus Frequency of Observation--Further Monte Carlo Results. *Economics Letters*, 67, 5-9.
- ³⁰ بوفاس شريف و بن خديجة منصف، مداخلة حول موضوع : ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات ، الملتقى الوطني حول :
المقاومانية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر22-23 أبريل 2014.
- ³¹ بوفاس شريف و بن خديجة منصف، نفس المرجع سابق ذكره.
- ³² وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، " ملتقى وطني حول: مخطط التنمية السياحية آفاق 2030 "، فيفيري 2016.
- ³³ من إعداد الباحث باستخدام بيانات الديوان الوطني للإحصاء.
- ³⁴ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية ، نفس المرجع سابق ذكره.
- ³⁵ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع سابق ذكره.
- ³⁶ من إعداد الباحث باستخدام احصاءات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.
- ³⁷ يحي سعيدي و سليم العمراوي ، " مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون سنة 2013 ، ص 104.
- ³⁸ وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، نفس المرجع سابق ذكره.
- ³⁹ James D . Hamilton, « Time Series Analysis »,Princeton University Press, 1994.